

**الجدول رقم ٤**  
**ميزان المدفوعات ، وحركة الرساميل**  
**( ملايين الدولارات )**  
**( ١٩٦٨ - ١٩٨٠ )**

١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٨	
٥٢٠٤	٣٦٥٩	٢٤٦٥	١٨٢١	استيراد
٤٦٩٢	٢٦٢٨	١٢٧٠	١١٣٥	تصدير
- ٥١١	- ١٠٣١	- ١٠٩٥	- ٦٩٦	الفائض او العجز
% ٩٠.٨	% ٢٨٠.٢	% ٤٤٠.٤	% ٣٨	نسبة العجز للواردات
٤٥٠	٥٥٠	٥٤٠	٤٢٥	مدفوعات تحويلية
١٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٩	سندات حكومية
٥٠	١٠٠	٧٠	١٥٠	صافي الاستثمار الشخصي
.	٢٠٠	٢٠٠	١٥٥	رساميل متوسطة
٦٠٠	١١٠٠	١٠١٠	٦٤٤	تدفق الرساميل

**الجدول رقم ٥**  
**العجز المتوقع في الميزان التجاري**

و	هـ	د	ج	ب	ا	
% ١٢	% ١٢	% ١٢	% ١٢	% ١٠	% ١٢	معدل نمو الصادرات
% ٦	% ٨	% ٨	% ٩	% ٨	% ١١	معدل نمو الواردات
١٤١	١٤١	١٤٢	١٤٦	٢٤٣	٤٤٢	قيمة العجز الأقصى (بليون دولار)
٩	١٢	١٦	٢٨	٥٦	٩٣	العجز المتراكم غير المحسوم
٠.٤٩	٠.٤٩	١٤٠	١٤٢	١٤٧	٢٤٨	معدل العجز (ببلايين الدولارات)

تنتج محليا توطئة لتخفيض الاعتماد على الاسواق العالمية ولكنه يلاحظ ان معظم هذه السلع معظمها مواد اولية ومواد وسيطة تستعمل في عملية الانتاج وهي بطبيعتها غير متوفرة في اسرائيل . لذلك فان هذه السياسة لن يكون لها على احسن الاحتمالات سوى اثر طفيف على حجم الواردات المرادف لمستوى معين من الدخل الوطني .

والمعروف انه ابتداء من عام ١٩٦٢ بدأت السلطات الاسرائيلية تستبدل نظام تحديد الاستيراد والكويتا بنظام تطور للتعرفة الجمركية ومعدلات صرف للعملة الاجنبية التي يتم الاستيراد بواسطتها في محاولة لجعل الانتاج اكثر التصاقا بمفهوم الكفاءة الاقتصادية . ولم تواجه اسرائيل المشكلات التي تواجهها الدول النامية عادة وليس آخرها لبنان في مجال تنفيذ السياسات الاقتصادية نظرا لوضوح الرؤيا السياسية والاقتصادية ولاستعداد الاسرائيليين الدائم للتضحية اذا اقتنعوا بأن هذه

صادراتها قدرها ١٥ - ١٨ % سنويا ما لم تتحول من تصدير السلع « التقليدية » مثل المنسوجات والاسمنت والاشخاب والاطارات الى السلع التي تتطلب مهارات خاصة والتي تكون تكلفة النقل منخفضة فيها نسبيا . وتشمل هذه السلع المعدات الطبية والصناعية والادوية الزراعية والكتب والمعدات البصرية والمعدات الكهربائية .  
والمواقع التي يوجد املا لاسرائيل لكي تزيد صادراتها الى السوق الاوروبية المشتركة ما لم يحدث احد احتمالين : الاول تنشيط صادراتها المشار اليها اعلاه نظرا لان ميزة اسرائيل النسبية هي في هذه السلع وليست في السلع التقليدية ، والاحتمال الثاني ان توافق دول السوق المشتركة على منح السلع الاسرائيلية معاملة خاصة حتى تستطيع اختراق حاجز التعرفة الجمركية التي فرضته دول السوق على السلع الاجنبية .  
ويناقش المؤلف امكانية استبدال المستوردات بسلع